



شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي

آب/أغسطس 2010

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Telefax: +962 64655043, Mobile: +962 795151590 , +962 777370650
P.O Box 212524 Amman

www.intekhabat.org

المحتويات

3	الفصل الأول: البحرين- الانتخابات النيابية والبلدية 2010
3	أولاً: الدعوة للانتخابات
3	ثانياً: تسجيل الناخبين
3	ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية
3	رابعاً: الدوائر الانتخابية
4	خامساً: الإدارة الانتخابية
4	سادساً: صناديق الاقتراع والإشراف القضائي
4	سابعاً: المرأة والانتخابات
4	الفصل الثاني: جيبوتي - المجلس الدستوري
5	الفصل الثالث: مصر - انتخابات مجلس الشعب 2010 والانتخابات الرئاسية 2011
5	انتخابات مجلس الشعب 2010
5	أولاً: الدعوة للانتخابات
5	ثانياً: المرشحون والكتل السياسية
6	ثالثاً: مطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات
6	رابعاً: تهديد بالمقاطعة
6	خامساً: الحملات الانتخابية
6	سادساً: مشروع قانون لإنشاء لجنة دائمة للانتخابات
6	سابعاً: المرأة والانتخابات
7	الانتخابات الرئاسية 2011
7	الفصل الرابع: العراق - انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان وانتخابات محافظة كركوك
7	أولاً: انتخابات إقليم كردستان
8	ثانياً: انتخابات محافظة كركوك
8	الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية 2010
8	أولاً: جداول الناخبين
8	ثانياً: المرشحون والكتل السياسية
8	ثالثاً: المراقبة المحلية والدولية
8	رابعاً: المرأة والانتخابات
9	الفصل السادس: المغرب - انتخابات جزئية لمجلس المستشارين
9	الفصل السابع: السودان - قضية الاستفتاء وانتخابات المجلس التشريعي لولاية الجزيرة
9	أولاً: مفوضية الاستفتاء
10	ثانياً: انتخابات مجلس تشريعي ولاية الجزيرة
10	الفصل الثامن: تونس - دعوات لترشح بن علي
10	الفصل التاسع: اليمن - الاستعداد للانتخابات النيابية 2011
10	أولاً: اللجان الانتخابية
10	ثانياً: تعديل جداول الناخبين

الفصل الأول: البحرين- الانتخابات النيابية والبلدية 2010

أولاً: الدعوة للانتخابات

دعا الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين في بداية اجتماع جلسة مجلس الوزراء في آب/أغسطس 2010، إلى فتح باب الترشيح للانتخابات البلدية والنيابية للفصل التشريعي الثالث (2010-2011)، داعياً شعب البحرين إلى ممارسة حقه الدستوري وإسماع صوته واختيار ممثليه في يوم الاستحقاق الانتخابي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2010. وسيتم فتح باب الترشيح للانتخابات النيابية من 12 حتى 16 أيلول/سبتمبر 2010، في حين أن باب الترشيح للانتخابات البلدية سيفتتح من 20 حتى 24 أيلول/سبتمبر 2010.

ثانياً: تسجيل الناخبين

أنهت اللجنة الإشرافية للانتخابات النيابية والبلدية البحرينية مرحلة التأكد من صحة تسجيل بيانات الناخبين والتي استمرت لمدة أسبوع اعتباراً من 21 ولغاية 27 آب/أغسطس 2010. ووصل عدد الاعتراضات إلى 238 اعتراضاً أمام اللجان الإشرافية للطعن في صحة تسجيل بيانات بعض الناخبين، تم قبول 209 ورفض 29 اعتراض، حيث كان من ضمن الاعتراضات التي قدمت إلى اللجان الإشرافية عدداً من الاعتراضات التي تقدم بها عدد من المستثمرين الأجانب الذين يحق لهم ممارسة حقهم الانتخابي في البلدية. ومن المقرر أن يتم الفصل في الطعون أمام محكمة الاستئناف في 4 أيلول/سبتمبر 2010، وبعد انتهاء المحكمة من الفصل في الطعون المعروضة عليها سيتم الإعلان عن الجداول النهائية طبقاً لما هو منصوص عليه قانوناً.

ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية

تمخض حراك التنظيمات السياسية البحرينية في آب/أغسطس 2010 تجاه الاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية عن مواقف مختلفة، ففي الوقت الذي أعلنت فيه جهات عن عدد مرشحيها، كشفت جهات أخرى عن مقاطعتها للانتخابات 2010.

إذ أعلنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عن أسماء 34 مرشحاً للانتخابات النيابية والبلدية 17 منهم للمجلس النيابي، والعدد ذاته أيضاً كمرشحين لأربعة مجالس بلدية، مرجئة تسمية مرشحي الجمعية عن الدائرة الأولى في المحافظة الوسطى التي يشغلها حالياً النائب الوفاقي جلال فيروز والبلدي عباس محفوظ. وقال الأمين العام للجمعية إن عدد المرشحين من رجال الدين وأصحاب العمام انخفض إلى مرشحين 2 فقط، مشيراً إلى زيادة عدد الوجوه الشبابية والتكنوقراط إلا أن قائمة المرشحين خلت من أي سيدة.

كما وسيتنافس 23 مرشحاً مستقلاً في جميع الدوائر الانتخابية للانتخابات النيابية والبلدية، 14 مرشحاً منهم للانتخابات النيابية و9 مرشحين للانتخابات البلدية.

وقد حسمت جمعية المنبر الإسلامي أمرها بتقديم 11 مرشحاً نيابياً للانتخابات منهم 5 نواب حاليين للجمعية، بالإضافة إلى 7 آخرين يترشحون للمرة الأولى للنيابية. ويعتبر هذا هو العدد الأكبر الذي ستنزل به الجمعية منذ انطلاقة مجلس النواب في 2002، إذ قدمت في كل من الدوريتين السابقتين 8 مرشحين، الأمر الذي يعني أن الجمعية زادت نسبة مرشحيها 50% عن الدوريتين السابقتين.

فيما أعلنت جمعية العمل الإسلامي مقاطعتها للانتخابات النيابية والبلدية. يشار إلى أن الجمعية قد رفضت المشاركة في الانتخابات العامة 2002، كما ولم تحصل على أي مقعد في انتخابات 2006.

رابعاً: الدوائر الانتخابية

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم رقم (45) لسنة 2010 بإضافة المجمعات السكنية الجديدة إلى الجداول الخاصة بالدوائر الانتخابية وتغيير رقم أحد المجمعات وتحديد عدد اللجان الفرعية للاقتراع والفرز بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب. وبلغ مجموع اللجان 40 لجنة بواقع 8 لكل من العاصمة والمحرق و9 لكل من الشمالية والوسطى و6 في الجنوبية.

خامساً: الإدارة الانتخابية

أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية البحريني الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة، رئيس اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب 6 قرارات لسنة 2010، وجاء في القرار الأول رقم 41 بتسمية أعضاء اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب حيث تضمن القرار المواد التالية: تُشكل اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية، تختص اللجنة العليا المشار إليها في المادة السابقة بالإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب في جميع المناطق والدوائر الانتخابية في المملكة وخاصة البت في جميع الأمور التي تعرضها عليها اللجان المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، وتتولى الإعلان النهائي للنتيجة العامة للانتخاب، وإخطار الفائزين بالعضوية في مجلس النواب، يعاون اللجنة العليا لجنة تنفيذية تتولى مباشرة جميع المهام اللازمة للعملية الانتخابية.

أما القرار الثاني رقم (42) بشأن تعيين مدير تنفيذي لانتخابات أعضاء مجلس النواب فتضمن المواد التالية: يُعين رئيس النيابة مديراً تنفيذياً لانتخابات أعضاء مجلس النواب. المادة الثانية، يختص المدير التنفيذي بالإشراف على كافة الأعمال الإدارية والتقنية اللازمة للتحضير والإعداد لانتخابات أعضاء مجلس النواب، يُعين المدير التنفيذي الموظفين اللازمين لمعاونة لجان الانتخابات حسب احتياجات كل لجنة.

وتضمن القرار الثالث رقم (43) بتشكيل لجان الإشراف على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب واشتمل على المواد التالية: تشكل في المناطق الانتخابية لجان للإشراف على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية وتحدد مقارها على الوجه المبين بالجدول رقم (1) المرافق لهذا القرار، تتولى اللجان المنصوص عليها في هذا القرار القيام بإعداد جداول الناخبين، وتلقي طلبات الترشيح، وفحصها وإعداد كشوف المرشحين، والنظر في الطلبات والاعتراضات المتعلقة بأي قرار أو إجراء يصدر عنها، وبوجه عام تختص كل لجنة من هذه اللجان بالإشراف على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب في المنطقة والدوائر الانتخابية الداخلة في نطاق اختصاصها.

وعني القرار الرابع رقم (44) بتشكيل اللجان المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية واشتمل على المواد التالية: تُشكل اللجان المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية وتحدد مقارها على الوجه المبين بالجدول رقم (1) المرافق لهذا القرار، تتولى هذه اللجان مباشرة أعمالها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية.

سادساً: صناديق الاقتراع والإشراف القضائي

أكد المدير التنفيذي للانتخابات رئيس النيابة العامة نواف محمد المععودة أن صناديق الاقتراع للانتخابات النيابية والبلدية ستكون من النوع الشفاف والمعتمد طبقاً للمعايير والمواصفات الدولية مبيناً أن هذه الخطوة يتم استخدامها لأول مرة.

وفي جانب آخر، أكد وزير العدل والشؤون الإسلامية في البحرين رئيس اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب أن الإشراف القضائي الكامل على جميع مراحل العملية الانتخابية يعد الضمانة الأساسية لصون سلامتها ونزاهتها، مشيراً إلى أن تواجد مراقبين من الجمعيات الأهلية هو محل ترحيب وتقدير.

سابعاً: المرأة والانتخابات

بدأت منتصف آب/أغسطس 2010 أولى لقاءات برنامج التمكين السياسي لدعم المرأة البحرينية في انتخابات 2010، التي تنظمها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين. وتم تناول موضوع أهمية دعم مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات كمرشحة وكنائبة، وأهمية اختيار المرشح الكفاء.

كما ووافق المجلس الأعلى للمرأة في البحرين على دراسة مقترح بتعديل البند الثاني من المادة الخامسة من قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية رقم (30) لسنة 2006 بشأن مساهمة الدولة لتقديم الدعم المادي للجمعيات السياسية، والمتعلق بدعم مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات.

في هذا السياق يشار إلى أن قائمة مرشحي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية للانتخابات النيابية والبلدية والتي ضمت 34 مرشحاً خلت من ترشيح أي سيدة.

الفصل الثاني: جيبوتي - المجلس الدستوري

أدى الرئيس الجديد للمجلس الدستوري في جيبوتي أحمد إبراهيم عدي وأعضاء المجلس في آب/أغسطس 2010، اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية إسماعيل عمر جيله. يذكر أن المجلس الدستوري يتألف من 6 أعضاء بينهم رئيس المجلس، ويتم تعيين 2 منهم من قبل رئيس الجمهورية، في حين يتولى رئيس الجمعية الوطنية تعيين عضوين، أما العضوان المتبقيان فيتم تعيينهما من طرف المحكمة العليا. وتمتد فترة ولاية الأعضاء الجدد للمجلس إلى ثمانية أعوام وهم: عبد القادر جيلاني، وفاطمة محمد أحمد، وأحمد آدم يوسف، وعلي صوبنه فارح، وإبراهيم إدريس جبريل، والرئيس الجديد للمجلس الدستوري في جيبوتي أحمد إبراهيم عدي.

من جهة ثانية يعتبر المجلس الدستوري مؤسسة تعنى بضمان مواعمة القوانين مع الدستور، كما يبت المجلس في الطعون المتعلقة بنتائج الانتخابات سواء كانت انتخابات برلمانية أو انتخابات رئاسية، ويراقب في الوقت نفسه صحة عمليات الاستفتاء ويعلن عن نتائجه، كما يحدد القانون الانتخابي والإجراءات المقررة في هذا المضمار. يشار إلى أن المرسوم الرئاسي أعلاه قد صدر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

الفصل الثالث: مصر - انتخابات مجلس الشعب 2010 والانتخابات الرئاسية 2011

انتخابات مجلس الشعب 2010

أولاً: الدعوة للانتخابات

يصدر الرئيس المصري حسني مبارك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2010 القرار الجمهوري بشأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد للفصل التشريعي العاشر في ظل دستور 1971 والمنتظر أن تجري في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 والإعادة ستكون في 6 كانون الأول/ديسمبر 2010 وتعد الجلسة الأولى للمجلس الجديد في 13 كانون الأول/ديسمبر 2010.

وسيجري التنافس على 444 مقعد و64 مقعد للسيدات، بالإضافة إلى 10 أعضاء معينين، وتشهد انتخابات هذه الدورة لأول مرة مقاعد مخصصة للنساء - كوتا نسائية - تتمثل في مقعدين (2) عن كل محافظة (دائرة)، ليرتفع بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب إلى 518 عضواً ابتداءً من الدورة البرلمانية القادمة.

ثانياً: المرشحون والكتل السياسية

بينت الأحداث خلال آب/أغسطس 2010، صورة تنافس المرشحين والكتل السياسية إزاء استحقاق انتخابات مجلس الشعب المصري. ففي الوقت الذي أعلنت فيه أحزاب عن عدد مرشحيها للانتخابات، ارتأت أحزاب أخرى تأجيل إعلان موقفها لموعد قادم.

فيما يخص الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فقد أقر الرئيس حسني مبارك في 16 آب/أغسطس 2010، بوصفه رئيس الحزب أساساً جديدة تتعلق بالكيفية التي يتم بها اختيار مرشحي الحزب للانتخابات، وسيتم العمل بها لأول مرة هذه السنة. وقد قررت هيئة مكتب الحزب عقد المجمع الانتخابية لاختيار مرشحي الحزب للانتخابات في 15 أيلول/سبتمبر 2010 ولمدة يوم واحد في جميع الدوائر بحضور أعضاء الأمانة العامة المتابعين لكل محافظة. كما وتقدم 50 نائباً من نواب مجلس الشعب السابقين بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بطلبات ترشيح لأمانات الحزب بالمحافظات لخوض الانتخابات.

وفي الجانب الآخر، قال محمد جمال حشمت عضو مجلس شورى الإخوان المسلمين أن الاتجاه السائد لدى الجماعة هو خوض الانتخابات رغم عدم وضوح الرؤية، وكشف عن وجود اتجاه عام في الجماعة لخوض الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية وبخاصة الدوائر التي يرشح فيها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وزراء، وأوضح أن الجماعة تنتظر قرار الأحزاب والقوى السياسية حول خوض الانتخابات.

في حين أصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، خلال آب/أغسطس، نحو 3600 شهادة بالصفة العمالية لراغبي الترشح لانتخابات مجلس الشعب بصفة عامل.

كما وأعلن حزب التجمع المعارض (ذو التوجه اليساري) أنه سيخوض الانتخابات بـ85 مرشحاً، بينهم 15 سيدة على مقاعد كوتا المرأة، بينما أرجأ حزب الوفد المعارض (ذو التوجه الليبرالي) إعلان موقفه النهائي من الانتخابات وأسماء مرشحيه إلى 17 أيلول/سبتمبر 2010، فيما أعلن حزب الجيل المعارض أنه سيخوض الانتخابات بـ35 مرشحاً، بينهم 5 سيدات، وسيخوض حزب الخضر المعارض الانتخابات بـ10 مرشحين، والحزب الاتحادي الديمقراطي بـ7 مرشحين.

وقد وافقت لجنة الانتخابات للحزب الناصري على اختيار 20 مرشحاً حتى نهاية آب/أغسطس 2010، من بين 60 عضواً تقدموا بطلبات الترشح في 12 محافظة. كما وأكد حزب الأحرار أنه يهدف إلى خوض الحزب للانتخابات بـ 100 مرشح من بينهم 11 سيدة منهن 4 مرشحات على مقاعد الكوتا في محافظات الغربية وبورسعيد والفيوم والأقصر. وأعلن حزب الكرامة المصري، أن الحزب لديه 7 مرشحين للانتخابات لكن المناقشات حول خوض الانتخابات أو مقاطعتها لا تزال مستمرة حتى الآن داخل الحزب ومع القوى السياسية الأخرى.

ثالثاً: مطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات

قدم الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع المصري، نهاية آب/أغسطس 2010، إلى صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، بتفويض من الأحزاب الأربعة وهي "الوفد والتجمع والناصرى والجمهورية"، ملفاً بالمقترحات الـ 14 لائتلاف الأحزاب، لضمان إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، لعرض الملف على قيادات الحزب الوطني لدراسته وإبداء الرأي فيه، وهو ما وعد به "الشريف". شملت ورقة المقترحات التي حددتها أمانة أحزاب الائتلاف: (اعتماد نظام القائمة الحزبية النسبية المنقوصة غير المشروطة، تشكيل لجنة قضائية تتكون من رئيس و8 من مستشاري محاكم الاستئناف ترشحهم الجمعيات العمومية لمحاكم استئناف القاهرة والإسكندرية وأسيوط مجتمعة ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية، تكون مدة اللجنة العليا للانتخابات 6 سنوات وليس 3 وتوسيع اختصاصات اللجنة العليا للانتخابات بحيث تشرف على جميع إجراءات الانتخابات، إلغاء جداول الانتخابات المعمول بها حالياً وإعداد جداول جديدة من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي، اعتبار بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المقبول للانتخاب ومن الضمانات أيضاً عدم التقييد في اختيار مندوبي المرشحين في لجان الاقتراع، إجراء فرز صناديق أوراق الانتخاب في ذات مقر المجمع الانتخابي، يتم تخصيص قوات من الشرطة للعمل مباشرة تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات، تلتزم اللجنة العليا للانتخابات بوضع ضمانات تكفل ألا يزيد إنفاق المرشح على الحد المقرر قانوناً وإيقاف العمل بحالة الطوارئ بدءاً من يوم فتح باب الترشح حتى إعلان النتائج النهائية تمهيداً لإلغاء الطوارئ نهائياً).

رابعاً: تهديد بالمقاطعة

هددت الجمعية الوطنية للتغيير في مصر بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية ووضعت سبعة مطالب قالت إنها ضمانات مطلوبة لإحداث تغيير شامل وإقامة نظام يقوم على الديمقراطية والعدالة. تضمنت المطالب: (إنهاء حالة الطوارئ، تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، رقابة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على الانتخابات، توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية، تمكين المصريين في الخارج من التصويت وإجراء الانتخابات عن طريق الرقم القومي، ضمان حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين).

خامساً: الحملات الانتخابية

انتهز مرشحو انتخابات مجلس الشعب المصري قدوم شهر رمضان ليبدأوا حملة الدعاية الانتخابية مبكراً. فانتشرت في شوارع المحافظات المصرية لافتات التهئة التي تحمل أسماء وصور المرشحين وصفة بعضهم التي يخوض بها الانتخابات كما وانتشرت الموائد الرمضانية والتي كانت وسيلة أخرى للترويج للمرشحين. وعلى صعيد متصل، بحثت اللجنة العليا للانتخابات في مصر تحديد الحد المالي الأقصى للدعاية الانتخابية لمرشحي مجلس الشعب في الجولة الأولى بما يقارب 150,000 جنيه وفي الإعادة 75,000 جنيه.

سادساً: مشروع قانون لإنشاء لجنة دائمة للانتخابات

يعكف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر على إعداد مشروع قانون لإنشاء لجنة دائمة للانتخابات العامة تمهيداً لرفعه لرئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي الشعب والشورى.

سابعاً: المرأة والانتخابات

كُشف خلال آب/أغسطس 2010، بعضاً من وضع المرأة المرشحة في مصر إزاء انتخابات مجلس الشعب 2010. إذ بلغ عدد مرشحات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالمحافظات 415 مرشحة اللواتي يتنافسن على

مقاعد المرأة الـ64، وتصدرت محافظات (البحيرة والدقهلية وسوهاج والقاهرة) المركز الأول في عدد المرشحات.

بينما أعلن حزب التجمع المعارض أن قائمة مرشحيه ضمت 15 سيدة من أصل 85 مرشحاً، يتنافسن على مقاعد المرأة. في حين أعلن حزب الجيل المعارض أنه سيخوض الانتخابات بـ35 مرشحاً، بينهم 5 سيدات. وضمت قائمة مرشحي حزب الأحرار 4 مرشحات من أصل 100 يتنافسن على مقاعد المرأة في محافظات الغربية وبورسعيد والفيوم والأقصر.

وذكرت الدكتورة منى مكرم عبيد، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بحزب الوفد، إنها ستخوض الانتخابات في محافظة القاهرة، ضمن "كوتا المرأة"، فيما أبدت جميلة اسماعيل، عضو الهيئة العليا لحزب الغد، رغبتها في الترشح للانتخابات المفتوحة على مقعد "الفئات" بدائرة قصر النيل.

وعلى صعيد متصل، كشف المجلس القومي للمرأة في مصر أن برنامجها التدريبي 2010/2009 تضمن عقد 11 دورة تدريبية تناولت قضايا المرأة والمجتمع خاصة المشاركة السياسية واستهدف 258 متدرباً ومتدربة من الإعلاميين الصحفيين ومعدّي ومقدمي ومخرجي البرامج الإذاعية والتلفزيونية على المستوى المركزي والمحلي بجميع محافظات الجمهورية.

ومن جهة أخرى حددت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2010 أولى جلسات، للنظر في الدعوى المطالبة بإلغاء انتخابات كوتا المرأة المقرر انعقادها في الدورة البرلمانية المقبلة، والتي تقدم بها المحامي نبيه البهى ضد كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلسي الشعب والشورى ووزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات. وجاء في الدعوى، التي حملت رقم 46205 لسنة 64 قضائية، إن موافقة مجلس الوزراء على تخصيص 32 دائرة انتخابية بجميع المحافظات للمرأة تضم 64 مقعداً في مجلس الشعب، اعتباراً من الانتخابات المقبلة، بدعوى تفعيل دور المرأة، ما هو إلا استجابة لضغوط خارجية ورغبة من الحزب الوطني الحاكم في إضافة مقاعد لحصته في انتخابات 2010 ونوع من التحايل على القانون للسيطرة على 64 مقعداً في البرلمان ووضعهم تحت سيطرته، كما أشار إلى أن تلك الانتخابات ما هي إلا نوع من التعدي الصارخ لمبدأ المساواة بين المواطنين، لأنه بناء عليها تم تخصيص مقاعد بعينها للمرأة وحرمت الرجال من الترشيح، وهو ما يعد مخالفة لنص المادة 40 من الدستور المصري التي تنص على المساواة بين المواطنين دون تمييز بين الجنسين.

الانتخابات الرئاسية 2011

رغم أن موعد الانتخابات الرئاسية في مصر ما زال إمامه وقتاً طويلاً، إلا أن بعض ملامحه تكشف منذ الآن. فقد أوضح الأمين العام للحزب ورئيس مجلس الشورى (الغرفة الثانية بالبرلمان) صفوت الشريف في آب/أغسطس 2010، إن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم أجمع على ترشيح الرئيس حسني مبارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة لولاية سادسة.

وفي جانب آخر، أطلقت حملة مساندة ترشيح نجل الرئيس المصري جمال حسني مبارك، حملة بهدف جمع 500000 توقيع لمطالبة جمال مبارك أمين السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالترشح في الانتخابات الرئاسية 2011.

الفصل الرابع: العراق - انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان وانتخابات محافظة كركوك

أولاً: انتخابات إقليم كردستان

عقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق اجتماعها الدوري في آب/أغسطس 2010، لمناقشة الجدول الزمني لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان. كما وتم طرح تخطيط للمراحل والمحطات العملية واللوجستية الهامة ابتداءً من فتح مراكز تحديث سجل ناخبي الإقليم وما تتطلبه هذه العملية من تهيئة قاعدة بيانات الناخبين وجلبها إلى مركز إدخال البيانات في بغداد ومروراً بالحملة الإعلامية التي يتطلبها تهيئة هذا السجل وانتهاءً بمراكز الاقتراع التي سوف تفتح في محافظات الإقليم الثلاث (اربيل دهوك والسليمانية).

ثانياً: انتخابات محافظة كركوك

رفض تيار المشروع العربي في محافظة كركوك الدعوة لإجراء انتخابات مجلس المحافظة، مشيراً إلى أن إجراء هذه الانتخابات متوقف على ما وصفها بالشروط القانونية المعلومة والواضحة، ومنها (تقاسم الوظائف الإدارية وتشريع قانون خاص من مجلس النواب ومراجعة وتدقيق سجلات الناخبين، تنفيذ عملية تقاسم السلطة الإدارية والأمنية والوظائف العامة قبل إجراء انتخابات مجلس المحافظة والاقضية والنواحي بموجب أحكام الفقرة (1) من المادة 23 العاملة، قيام مجلس النواب بتشريع قانون خاص لانتخابات مجلس محافظة كركوك وفقاً للفقرة (3) من المادة 23 العاملة، عند تعذر سن قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك من قبل مجلس النواب تقوم الرئاسة الثلاث وبمساعدة دولية عبر الأمم المتحدة بتحديد الشروط المناسبة لإجراء الانتخابات في كركوك استناداً لأحكام الفقرة (7) من المادة 23 العاملة، مراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة على سجلات الناخبين وفقاً للبيانات الرسمية والمعايير، استناداً لأحكام المادة (6) بفقرتها (3) من التعديل الصادر عام 2009 لقانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005). وشدد التيار على عدم اعتبار نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010 أساساً لأي عملية انتخابية مستقبلية أو سابقة لأي وضع سياسي أو إداري في المحافظة وفقاً لأحكام المادة (6) بفقرتها (4) من القانون أعلاه. وأوضح أن "الأسباب أعلاه مجتمعة لا تسمح بإجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك إلا بعد تنفيذ كافة المواد القانونية المذكورة آنفاً".

يذكر أن تيار المشروع العربي يتكون من الشخصيات السياسية والشيوخ ووجهاء العشائر العربية في محافظة كركوك.

الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية 2010

أولاً: جداول الناخبين

بلغ عدد طلبات الاعتراض على جداول الناخبين وفق أحكام قانون الانتخاب المؤقت رقم (9) لسنة 2010، والتي استقبلتها دائرة الأحوال المدنية الأردنية 400,000 طلب مع انتهاء المهلة المحددة للاعتراض، التي استمرت أسبوعين حتى منتصف آب/أغسطس 2010. وقد بدأت دائرة الأحوال المدنية النظر في كافة الطعون من خلال لجنة فنية مركزية متخصصة، وستنتهي عملها ما بين 5 و7 أيلول/سبتمبر 2010.

ثانياً: المرشحون والكتل السياسية

تجلت بوضوح مواقف بعض القوى السياسية الأردنية خلال آب/أغسطس 2010، إزاء المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة. ففي الوقت الذي قررت فيه أحزاب المعارضة الأربعة (حشد والبعث الاشتراكي والحركة القومية والشيعي الأردني)، خوض الانتخابات النيابية بقائمة موحدة وبالاستناد إلى برنامج وطني موحد، ذكر حزب الحياة الأردني أنه سيقوم بدعم ومساندة 120 مرشحاً من مختلف الدوائر والمناطق الانتخابية بغض النظر عن جنسه أو حزبه أو منطقتة بحيث يكون هذا المرشح مرشح الوطن. كما وأكد حزب دعاء على قراره بالمشاركة في الانتخابات. في حين أنضم حزب الوحدة الشعبية إلى جبهة العمل الإسلامي أبرز التيارات السياسية في الأردن، حيث أكد رسمياً مقاطعته جميع أشكال المشاركة في الانتخابات.

ثالثاً: المراقبة المحلية والدولية

اعتمدت وزارة الداخلية الأردنية في آب/أغسطس 2010، آليات وإجراءات تنظيم عملية المتابعة والملاحظة التي ستمارسها مؤسسات المجتمع المدني الأردني خلال العملية الانتخابية للانتخابات النيابية 2010. يشار إلى أن رئيس الوزراء الأردني سبق وأن قرر السماح للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمتابعة وملاحظة العملية الانتخابية المقبلة يوم الاقتراع بما في ذلك الدخول إلى مراكز الاقتراع والفرز. وفي ذات الشأن، كشف وزير التنمية السياسية الأردني موسى المعاينة عن دعوة الحكومة الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية لمراقبة الانتخابات إلى جانب الجهات الوطنية.

رابعاً: المرأة والانتخابات

تصاعد الحراك النسوي تجاه الاستعداد للانتخابات النيابية خلال آب/أغسطس 2010، إذ انتظمت 21 امرأة نيويين الترشح للانتخابات لدورة تدريبية عقدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الأردنية لإكسابهن مهارات

متخصصة في إدارة الحملات الانتخابية، وذلك ضمن برنامج تدريبي حمل عنوان (إدارة الحملات الانتخابية باحتراف) في إطار نشاطات الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، الذي شكلته اللجنة مطلع الشهر الحالي لدعم مشاركة المرأة بالانتخابات كمرشحة وناخبة.

وتسعى اللجنة من عقد هذه الدورات لحصد نتائج بالتمثيل النسائي النيابي غير مسبوق في الانتخابات النيابية المقبلة، إذ تسعى إلى تحقيق نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ما بين التنافس الحر والكويتا النسائية تصل إلى 20%. ومن المنتظر أن تنطلق ثلاثة برامج أخرى موجهة للنساء في أقاليم (الشمال والوسط والجنوب) لتعزيز قدراتهن على إدارة فريق الانتخابات وتوجيه الحملة الانتخابية بكفاءة عالية وتنظيم متميز ودعم المرشحات في كسب التأييد والمؤازرة من قبل الناخبين والمتطوعين لتكون انتخابات متميزة في الأداء والحضور، وتستمر عمليات التدريب على مدار الشهرين القادمين.

وعلى صعيد متصل، تعمل عدد من المنظمات النسوية الأردنية على إعداد نشرات تتضمن الأحكام القانونية المتعلقة بالانتخابات، وجرانم الانتخاب ومعلومات عامة توضح حق المرأة في التصويت والترشيح، وبعضها يفكر بإعداد برنامج يتضمن تنفيذ جولات على المقرات الانتخابية للمرشحات بهدف دعمهن.

ووفقاً لإحصائية صدرت سابقاً عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن حول عدد المقاعد النيابية في مجلسي (النواب والأعيان) فإن امرأة واحدة شاركت في مجلس الأعيان العام 1989 وفي 1993 شاركت امرأتان في مجلس الأعيان، ليزيد العدد رقماً واحداً في 1997 ومن ثم أصبح 7 في 2003 وليبقى كذلك للدورة الحالية.

أما عن مشاركة النساء في مجلس النواب فلم تحصل النساء على أية مقاعد في 1989، لتفوز امرأة واحدة في 1993، ومن ثم يرجع الرقم إلى صفر لمشاركة النساء في مجلس النواب في 1997. ومع إقرار نظام الكوتا في انتخابات 2003، الذي أعطي النساء 6 مقاعد في مجلس النواب، الذي حصلت النساء بموجبه على 6 مقاعد حينها في انتخابات 2003، في حين أصبح عددهن سبع سيدات في الانتخابات الماضية 2007 نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا، لترتفع نسبة الكوتا للمرأة إلى 12 مقعداً، بموجب القانون المؤقت الجديد الذي صدر في 18 أيار/مايو 2010 والتي ستجري بموجبه الانتخابات النيابية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

الفصل السادس: المغرب - انتخابات جزئية لمجلس المستشارين

جرت في 31 آب/أغسطس 2010، انتخابات تشريعية جزئية لملء الشغور الحاصل بمجلس المستشارين في المملكة المغربية إثر إلغاء انتخاب 6 مستشارين. وذكر بلاغ لوزارة الداخلية المغربية أن هذه الانتخابات الجزئية همت 5 مقاعد برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة طنجة تطوان ومقعداً واحداً برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرفة الفلاحة بالجهة الشرقية. وقد أسفرت النتائج المعلن عنها من طرف اللجنتين الجهويتين للإحصاء عن انتخاب المرشحين التالية أسماؤهم بالنسبة لهيئة ممثلي الجماعات المحلية بجهة طنجة تطوان: (سمير عبد المولى من حزب الأصالة والمعاصرة، محمد البكوري من حزب التجمع الوطني للأحرار، محمد أقييب من حزب الاتحاد الدستوري، محمد علمي من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أحمد الديبوني من حزب التقدم والاشتراكية). بالنسبة لهيئة ممثلي غرفة الفلاحة بالجهة الشرقية: (المصطفى الخلفوي من حزب الأصالة والمعاصرة).

الفصل السابع: السودان - قضية الاستفتاء وانتخابات المجلس التشريعي لولاية الجزيرة

أولاً: مفوضية الاستفتاء

بدأت مفوضية الاستفتاء في السودان نهاية آب/أغسطس 2010، أول زيارة لها للجنوب مدشنة عملها هناك بافتتاح مكاتب ممثليها في ولايات الجنوب العشر. وتم أداء القسم لنحو 50 عضواً في المفوضية إيداناً ببدء عملهم في المرحلة المقبلة، حيث يمثلون رؤساء اللجان العليا الـ10 في جنوب السودان.

وجرى خلال الاجتماع الذي جمع أعضاء المفوضية في جوبا عاصمة الإقليم مع حكومة الجنوب برئاسة سلفاكير ميارديت، مناقشة العديد من المواضيع أهمها: (منصب الأمين العام للمفوضية في جوبا عاصمة الإقليم مع حكومة الجنوب برئاسة سلفاكير ميارديت، مناقشة العديد من المواضيع أهمها: (منصب الأمين العام للمفوضية خاصة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تصر أن يكون الأمين العام من الجنوب، بينما ترى المفوضية ضرورة أن يتم الاعتماد في تولي المنصب على معيار الكفاءة وليس الإقليمية، وقضية تقصير المدد الزمنية، وأبرزها المدة المحددة لنشر كشوف من يحق له التصويت في الاستفتاء المقرر لها ثلاثة أشهر قبل موعد الاستفتاء).

وكانت الحركة الشعبية قد هدّدت بإمكانية إعلان انفصال الجنوب في حال عدم إجراء الاستفتاء في موعده (كانون الثاني/يناير 2011)، في حين رفض حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال هذا التهديد وأكد عدم موافقته على التعامل مع أي قرار تتخذه الشعبية خارج إطار اتفاق السلام الموقع عام 2005. على صعيد المراقبة الدولية للاستفتاء، فقد أعلن مركز كارتر الدولي عن إرسال مندوبيه لمراقبة استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان، المقرر في كانون الثاني/يناير 2011. وسيتم تحديد موعد توزيع المراقبين الدوليين بالجنوب من قبل لجنة إجراء الاستفتاء والسلطات السودانية. يشار إلى أن مهام مفوضية الاستفتاء تتلخص في تكوين لجان تمثلها في أقاليم الجنوب العشرة، وفي تسجيل الناخبين وفق قانون الاستفتاء، وتشرف على مناخ الاستفتاء وتراقبه. وقال مقرر المفوضية إن الهيئة ملتزمة تماماً بتنفيذ الإرادة والاتفاقيات السياسية لتنظيم الاستفتاء في موعده في 9 كانون الثاني/يناير 2011، لكن يجب أن يؤخذ في الحسبان ضيق الوقت قياساً إلى الإجراءات الكثيرة. وأضاف أن الخيار الوحيد المتبقي بسبب ضيق الوقت هو رفع توصية إلى الحكومة القومية وحكومة الجنوب لاختزال الفترة الزمنية المتعلقة بنشر السجل النهائي للناخبين الذي يفترض قانوننا أن ينشر قبل 3 أشهر من يوم التصويت.

ثانياً: انتخابات مجلس تشريعي ولاية الجزيرة

حدّدت المفوضية القومية للانتخابات في السودان يومي 22 و 23 تشرين الأول/أكتوبر 2010، موعداً لإجراء عمليات الاقتراع للانتخابات التشريعية لولاية الجزيرة، وبلغ عدد المرشحين 130 مرشحاً يمثلون 7 أحزاب بما فيهم المرشحون المستقلون.

الفصل الثامن: تونس - دعوات لترشح بن علي

انضمت ألف شخصية تونسية يتقدمهم رجل الأعمال صخر المطري صهر الرئيس بن علي والهادي الجيلاني رئيس اتحاد الصناعة والتجارة إلى حملات تناشد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الترشح لفترة ولاية سادسة 2014-2019 بعد أربعة أعوام، وسط رفض من المعارضة لهذه الدعوات التي وصفها بأنها تضرب في الصميم تطلعات التونسيين للتغيير.

الفصل التاسع: اليمن - الاستعداد للانتخابات النيابية 2011

أولاً: اللجان الانتخابية

باشرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اليمنية عملها استعداداً للانتخابات النيابية 2011، حيث انتهت في 21 آب/أغسطس 2010، الفترة القانونية التي حدّتها اللجنة للأحزاب المتمثلة بالمؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك بموافاتها بأسماء ممثليها في اللجان الأصلية والإشرافية والفرعية (لجان الاقتراع والفرز) وفقاً للنسب المعتمدة في الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006 بواقع 54% للمؤتمر الشعبي العام و46% لأحزاب اللقاء المشترك وذلك لتنفيذ الخطوة المقبلة المتمثلة في مراجعة جداول الناخبين.

ثانياً: تعديل جداول الناخبين

أقرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اليمنية في آب/أغسطس 2010، مشروع البرنامج الزمني التنفيذي لمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين 2010 المقرر بدء تنفيذها ميدانياً في تشرين الأول/أكتوبر 2010.